٢١٠ آلاف لبناء منشآت نفطية في حيفا و ٤٠٧ آلاف لاقامة مبان عامة)[١٠٩]. وفي منتصف كانون الاول (ديسمبر) من السنة نفسها اعلن، ايضاً، بنك لويدس والبنك الانكليزي ـ الفلسطيني عن موافقتهما على منح الوكالة اليهودية قرضاً بمبلغ نصف مليون ليرة فلسطينية[١١٠]، مما ساعد على تحسين اوضاع الوكالة المالية، التي كانت تعاني في ذلك الوقت، نتيجة لانخفاض التبرعات لها، من ازمة مالية خانقة[١١١]، اضطرتها الى تقليص ميزانياتها من سنة الى اخرى، خلال السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤[١١٢]. وأدى ذلك كلة الى تحوّل ملموس في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصهيونية المختلفة[١١٣].

ونتيجة لهذا النشاط المتشعب، شهدت فلسطين خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ فترة من الانتعاش الاقتصادي لم تعهدها حتى ذلك الوقت، أثّرت في نواح عدة. فخلال هذه الفترة ارتفع، مثلا، حجم الواردات من ١١,١ مليون ليرة استرلينية سنة ١٩٣٣ الى ١٧,٧ مليونا سنة ١٩٣٥، بينما زاد حجم الصادرات من ٢,٦ الى ٤,٢ ملايين[١١٤]. كذلك ازداد استهلاك الطاقة الكهربائية من ٢٢,٢ الى ٥٦,٨ مليون كيلوواط؛ بينما ارتفع دخل الحكومة، عامة، من ٣,٩ الى ٥,٧ ملايين ليرة استرلينية، وزاد عن مصاريفها التي ارتفعت من ٢,٧ الى ٤,٢ ملايين ليرة استرلينية، خلال السنوات نفسها[١١٥].

التوسع في الاستيطان على ارضية النمو الصناعي والزراعي

وعلى ارضية هذا الازدهار الاقتصادي، نما الوطن القومي وتوسع وازداد نشاطه. وبدا هذا التوسع على اكثر ما يكون وضوحاً، كالعادة، في المجال الاستيطاني. فقد اتجه معظم مهاجري الهجرة الخامسة، مثل مهاجري الهجرة الرابعة قبلهم، الى السكن في المدن الرئيسية في فلسطين، التي ارتفع عدد السكان اليهود فيها بشكل ملحوظ، وزادت نسبتهم في بعضها عن ضعفي ما كانت عليه في مطلع الثلاثينات. وفي سنة ١٩٣٦، كان نحو ١٥٠ ألف يهودي يسكنون في منطقة تل ابيب وضواحيها و ٧٥ ألفاً في القدس وضواحيها و ٥٥ ألفاً في حيفا وضواحيها، اضافة الى نحو ٣٠ ألفاً في المدن الاخرى[١١٦]؛ بينما كان الباقون يقطنون في المستوطنات الزراعية المختلفة، التي زاد عدد سكانها على ضعف ما كان عليه ووصل الى نحو ٩٠ ألف نسمة[١١٧]. وكان اليهود قد صرفوا على البناء والاعمال العامة، خلال هذه السنوات، نحو ١٥,٦ مليون ليرة فلسطينية[١١٨].

وبموازاة هذا التوسع في المدن، تكثف، ايضاً، الاستيطان الزراعي، بعد ان تغيرت السياسة في هذا المجال. فحتى ذلك الوقت، كانت الكيرن كاييمت، مؤسسة الاراضي الصهيونية الرئيسية، تشتري العقارات في فلسطين بواسطة وكيلتها شركة تطوير اراضي فلسطين[١١٩]، التي كانت تعمل في هذا المجال انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية على وجه العموم، فتأخذ بالحسبان عوامل الربح والخسارة ومواقع الاراضي التي ينبغي شراؤها وامكانية الافادة منها؛ وهي سياسة لم تكن تحظى برضى دعاة التوسع الاستيطاني. ولذلك، وما ان نشأت الظروف المواتية، مع نمو الوطن القومي، بشرياً ومادياً، حتى اتجهت الكيرن كاييمت الى «الاستقلال» عن شركة تطوير اراضي فلسطين؛ فأنشأت خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ جهازاً خاصاً بها لشراء الاراضي، مؤلفاً من مكتب رئيسي وخمسة فروع، أوكل لكل منها العمل في منطقة معينة في فلسطين[١٢٠]، وذلك برئاسة يوسف فايتس، احد غلاة الاستيطانيين. واتبعت الكيرن كاييمت، منذ ذلك الوقت، سياسة جديدة